



(تصوير طارق عز الدين)



تصويبات في كل اتجاه ضد محافظ العاصمة من النواب بورمية والبراك والوعلان وهايف ومزيد

النواب المشاركون فيه هددوا باستجواب رئيس الحكومة إذا لم يحاسب مسؤولاً بدرجة وزير على تشكيكه بولاء مواطنين

«تجمع الأندلس» يطالب بإقالة محافظ العاصمة ومقاضاته: «أبركلك يا علي الجلوس بين قطواتك في عزائز»!

| كتب طلال الشمري |



○ أبورمية: معصي على محافظ العاصمة ومن خلفه إرهابنا... لن نقبل إلا بعزله عن منصبه

○ مَنْ هو علي الجابر حتى يوزع صكوك الولاء؟ ... مواطنو «الرابعة» أكثر انتماء لوطنهم من المتقاعسين عن دفع رواتب العمال البسطاء

○ الوعلان: نطالب محافظ العاصمة بالتعلم من مدرسة أبيه الرافضة لأي تشكيك في ولاء المواطنين

○ نواب الدائرة الرابعة سيجلسون ناصر المحمد على منصة الاستجواب ما لم يبادر بإقالة علي الجابر

○ مزيد: ثمة من يدفع بإيقاع الفتنة بين الشعب... الكويت ستبقى بأبنائها «جنة الله في الأرض»

○ لا يمكن للدولة محاربة أبناء القبائل ممن يمثلون 70 في المئة من نسيجها الوطني

○ محمد هايف: لا نريد فتح الملفات... أسماء في جهاز أمن الدولة كانت تهدف لقلب نظام الحكم

○ البراك: علي الجابر لا يستحق أن يكون محافظاً... يكفيه الشركة التي تدر عليه أموالاً طائلة

○ النار لو اشتعلت ستحرق الجميع... على الحكومة ورئيسها تحريك دعوى قضائية ضد محافظ العاصمة

○ نواف ساري: علي الجابر ارتكب جريمة خطيرة تستوجب إحالته فوراً على «أمن الدولة»

○ فرز الديحاني: نطالب محافظ العاصمة بتقديم أدلته على عدم انتماء أهالي «الرابعة» لوطنهم



أبي نواب ونشطاء سياسيون الصمت عما اعتبروه «طعنا وتشكيكا في الانتماء الوطني لمواطني الدائرة الرابعة الذي صدر من محافظ العاصمة الشيخ علي الجابر الأحمد في مقال كتبه في إحدى الصحف المحلية قبل أيام». واتهم التجمع الحاشد (الوحدة الوطنية) الذي نظمه النائب ضيف الله ابورمية أول من اسس في الأندلس الشيخ علي الجابر بالدخول في قائمة مناهضي أبناء القبائل والمناطق الخارجية والتشكيك بولائهم وانتمائهم الوطني.

واعتبر ابورمية ان الشيخ علي الجابر «تطاول» على اهالي الدائرة الرابعة وهم الأحرار حين وصفهم بمقاله بانهم مزدوجو الجنسية والولاء والانتماء.

وتساءل ابورمية امام الحشود الغاضبة والتشكيك في وطنيتها وولائها: من أنت يا علي الجابر حتى تحدد صكوك الولاء؟ وخطابه بالقول ان اهالي الدائرة الرابعة من حضر وبادية وسنة وشيعة يمثلون جميع طوائف المجتمع الكويتي.

وذكر ابورمية بالمواقف المحطولة التي سطرها اهالي الدائرة أثناء الغزو العراقي على الكويت، داعياً الشيخ علي الجابر إلى الاطلاع على سجل الشهداء والأسرى وإبطال تحرير الكويت لكي يتعرف على الاسماء من اهالي الدائرة وقد ضحى بناؤها بارواحهم فداء للوطن.

واستشهد ابورمية بممثال على روح التضحية والفداء حين ذكر بالشهيد مبارك النوت من أبناء الدائرة الرابعة حيث قتله الجنود العراقيون بعدما رفض انزال صورة أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد رحمه الله.

ولفت إلى ان الشيخ علي الجابر ومن «خلفه» يحاولون من خلال حديثهم عن مزدوجي الجنسية ارهاب النواب من الدائرة الرابعة كي لا يقوموا بدورهم على احسن وجه في استخدام الأدوات الدستورية او الاستجواب مؤكداً انه «معصي... معصي» عليهم هذا الامر.

وقال انه «حفاظا على وحدتنا الوطنية سنفعل ادواتنا الرقابية ونبلغ على الجابر ومن خلفه... ان الشعب الكويتي ليس بالطوفه الهيبة».

وطالب ابورمية من محافظ العاصمة ان يجيب عن عدة تساؤلات حول الوطنية والانتماء منها ما هي صدق الوطنية لدى من يستقدم العمالة بالآلاف ويجلبها للبئد ولا تجد عملاً؟

وأضاف متسائلاً: ما الوطنية التي لدى من لا يدفع اجور ورواتب العمال البسطاء؟ وماذا يصمت الشيخ علي الجابر ولم يشك في وطنية امثال هؤلاء الأشخاص؟

واعتبر ابورمية محافظ العاصمة الذي يمثل حكومة الكويت وافكاره المتطابقة مع أفكار محمد الجويهل دليلاً على ان الحكومة هي من يدبر هذا الامر واذا ما ارادت اقتناع الشعب بانها ليست وراء الفتنة فعليها عزل الشيخ علي الجابر من منصبه على جناح السرعة.

وحذر رئيس الحكومة من انه قد «اعذر من انذر»... فإذا تكرر الامر فس تكون أنت على منصة الاستجواب.

النائب مبارك الوعلان الذي تهكم كثيراً على اشعار الشيخ علي الجابر وقصيدته الشهيرة «قطوتي... قطوتي» دعا الأخير إلى التعلم من مدرسة أبيه أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح.

وطالب رئيس الحكومة بإقالة الشيخ علي من منصبه كمحافظ للعاصمة وإلا فإنه سيواجه المساءلة السياسية من نواب الدائرة الرابعة.

كما طالب الشيخ علي الجابر باحترام المواطنين وعدم المساس بالوحدة الوطنية او التشكيك والطمع بالانتماء والولاء لأهالي الدائرة الرابعة، داعياً إتهام إلى سلك الطرق القانونية إذا كان لديه دليل على مسالة الإزدواجية.

أما النائب حسين مزيد فقد انتقد بدوره ما نطق به محافظ العاصمة ومحاولة تشكيكه بولاء أبناء القبائل الذين وصفهم مزيد بالشجعان وأهل المواقف الصلبة في الدفاع عن الوطن أثناء المحن.

وتمنى على الجميع ان يحافظوا على الكويت لانها «جنة الله في الأرض» محذراً من ان النار اذا ما اشتعلت فإنها ستحرق الوطن، لافتاً إلى ان هناك من يدفع بإيقاع الفتنة بين الشعب.



حضور لم يجدا مكانا للجلوس

وقال انه على السلطة ان تعلم ان أبناء القبائل هم من ضحوا لأجل تراب الوطن في الماضي البعيد والقريب. وأضاف «تكن الاحترام والتقدير لشخص الشيخ علي الجابر الذي تربطنا به صلة قريى لكن نستنكر عليه هذا الكلام، واذا ما تمادى في هذا الامر فسنقول له لا... لا ليس أنت من تشكك في ولاء أبناء القبائل».

وزاد «الشيخ علي الجابر من اسرة كريمة نعتشقا وتكن لها كل تقدير واحترام وإجلال ولا ننكر جميلها وكان من المفترض به ان يكون اول المدافعين عن أبناء القبائل لأنه خبرهم ويعرفهم جيداً، مشيداً بالاعتذار الذي قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التنمية وزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ احمد الفهد».

مزيد ناشد «سمو أمير البلاد حفظه الله التدخل وإغلاق باب الفتنة وقطع دابر الامر لاننا لا نريد من البعض استغلالها والردح عليها ومحاولة تاجيحها»، مؤكداً انه لا يمكن للدولة ان تحارب أغلبية شعبها او ما يمثل 70 في المئة من نسيجها وهم أبناء القبائل.

من جهته، استغرب النائب محمد هايف من صمت الشيخ علي الجابر ومن خلفه على

من يعرّفون جيداً ولاهم المزوج. وقال «لا نود فتح الملفات ونحج ونعرف من هو صاحب الولاء المزوج وما الملفات والأسماء الموجودة لدى جهاز أمن الدولة، وكانت تهدف إلى قلب نظام الحكم».

وأكد وجود أدلة واضحة وضوح الشمس على من لديه ولاء مزدوج لكن لا نريد فتح الملفات ونطالب الحكومة بأن تكون لديها نظرة وافية وبعيدة غير قصيرة.

ولفت إلى ان «على رئيس الحكومة ان يقدم بنفسه الاعتذار لأبناء الدائرة الرابعة ويقوم باتخاذ اجراءات صارمة لإغلاق ملف الفتنة»، واختتم قائلاً: «يجب على الحكومة ايضاً ان تعي ما يامر به صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله من ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والابتعاد عن إثارة الفتن، لكن للأسف نجدنا تعمل عكس التيار في هذا الامر».

أما النائب مسلم البراك الذي أشاد بدعوة النائب ضيف الله بورمية وانحصاره لكلمة الحق فقد استغرب ان يصدر التشكيك بولاء أهالي الدائرة الرابعة من شخص معين لدى الحكومة بدرجة وزير ومحافظ للعاصمة.

واعتبر ان صمت الحكومة على كلام الشيخ علي الجابر هي «خطوة سلبية لا يمكن لنا ان ننفقها».



حشود من المواطنين في تجمع الأندلس

الحركة السلفية تطالب علي الجابر بالاعتذار

دعا عضو المكتب السياسي في الحركة السلفية مشعل المغلث محافظ العاصمة الشيخ علي الجابر الصباح إلى الاعتذار بشكل صريح من الشعب وأهالي الدائرة الرابعة وتقديم استقالته من منصبه جراء الخطأ الفاحش الذي وقع فيه من تشكيك بولاء ووطنية جزء من أبناء الشعب.

إرجاء المسيرة الشعبية

أعلن تجمع «الوحدة الوطنية» الذي أقيم أول من أمس عند النائب ضيف الله ابورمية عن ارجاء المسيرة الشعبية التي كانت مقررة ان تنطلق بعد المهرجان الخطابي من ديوان النائب ابورمية إلى دوار الأمم المتحدة بالقرب من غرناطة، وذلك لقطع الطريق على من يحاول تاجيح الفتنة وضرب الوحدة الوطنية.

هناك مخطط لاشغال الفتنة في البلد؟ مشيراً إلى ان النار لو اشتعلت ستحرق الجميع وطالب الحكومة بتحريك الدعوى القضائية ضد الشيخ علي الجابر لأنه يتساوى مع المواطن في كل شيء أمام القانون مثلما حركت الدعوى على ابورمية وخالد الطاحوس أثناء الانتخابات السابقة.

كما طالب الشيخ علي الجابر بان يقدم استقالته مرفوقة باعتذاره لأهالي الدائرة الرابعة.

وأكد ان الشيخ لا يمتلك الحق في توزيع صكوك الوطنية، مشدداً على ان الكويت للجمع ولا يمكن لمن يريد الفتنة ان يجرنا نحوها لأنه لا بد من غنى ولا نضحى إلا للكويت.

المحامي نواف ساري المطيري خاطب الشيخ علي الجابر بالقول «إنها الجاهل بالتاريخ عندما سالتني عن دارثتي فإنك تجهل التاريخ فدارثتي هي دائرة الأحرار والتاريخ فهم الذين دافعوا عن الأسرة الحاكمة في فترات عصيبة من تاريخ الكويت».

وأضاف مخاطباً الشيخ علي الجابر أنها الجاهل بالتاريخ أنت لا تعرف من هي الجهراء «هذه المدينة التي صمدت في وجه أعداء الكويت في القديم والعصر الحالي ولم تحترم أهلها الذين طالما جلست في بيوتهم والآن تشكك في وطنيتهم وولائهم».

ساري دعا نواب الدائرة الرابعة إلى مطالبة الحكومة بإحالة الشيخ علي الجابر إلى إدارة أمن الدولة لأنه ارتكب جريمة خطيرة تشرخ الوحدة الوطنية بعدما أخطأ في حق أبناء الدائرة الرابعة واتهمهم بعدم الولاء للوطن.

أما عضو المجلس البلدي فرز الديحاني فقد دعا الشيخ علي الجابر الأحمد إلى تقديم أدلته على تشكيكه بالانتماء للمواطنين مطالباً بإقالته وجعله يمكث بين «قطواته» في بيته، كما حث أعضاء مجلس الأمة في الدائرة الرابعة إلى «تصعيد سمو رئيس مجلس الوزراء على المنصة إذا لم يقرر إقالة محافظ العاصمة الشيخ علي الجابر الأحمد الصباح».

الناشط السياسي فيصل المطوع طالب بدوره بفتح هذا الملف وعدم اغلاقه في إشارة إلى الرد على مخيري الفتنة وضرب الوحدة الوطنية.

كما طالب بمحاسبة الشيخ علي الجابر واقالته وإلا فإن هناك نحو 200 ألف مواطن من الدائرتين الرابعة والخامسة سيقومون دعوى قضائية على الشيخ علي. أما الناشط السياسي عايض أبوخوصة فقد طالب أيضاً بإقالة الشيخ علي الجابر الصباح من منصبه كمحافظ للعاصمة. وشدد أمام الحضور على انه لا يقبل إلا بازاحة سمو رئيس الوزراء من منصبه رداً على هذا الطعن والتشكيك في الولاء والانتماء الوطني لأهالي الدائرتين الرابعة والخامسة.